الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.4

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
13 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد الجارالله (نائب الرئيس) .....(الكويت)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17639X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد باولر (ملاوي)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الجارالله (الكويت).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١ - الرئيس: قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم من الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كل منهم بعد أن يدلي ببيانه. ونبَّه جميع المتكلمين بمراعاة اللياقة، والامتناع عن إبداء ملاحظات شخصية، والاقتصار على بنود جدول الأعمال قيد النظر.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/70/7)

٢ - السيد سترومدال (ملتقى الصحراء الغربية): قال إن السويد، التي تسعى إلى إنهاء الاحتلال العسكري الوحشي للصحراء الغربية، قد اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كخطوة أولى لنقل اللاجئين الصحراويين من الخيام إلى أراضيهم. وبينما اعترف الاتحاد الأفريقي وأكثر من ٥٠ دولة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، لم تعترف بها حتى الآن أي دولة غربية أخرى. فالاتحاد الأوروبي كان أكثر اهتماماً بتجارته المربحة مع المغرب في الأسماك والزيوت والفوسفات.

٣ - وأضاف أن ردّ فعل المحتل الملكي إزاء قرار السويد كان متوقعاً. فقد ألغى المغرب افتتاح الأعمال التجارية السويدية؛ وهدد بمقاطعة جميع الشركات السويدية، بما في ذلك شركات ڤولڤو، وإريكسون، و H&M؛ وأرسل وفوداً سياسية كبيرة إلى ستوكهلم لإقناع السياسيين السويديين والمنظمات غير الحكومية بأن الصحراء الغربية ليس لها وجود، وأنها مجرد منطقة جنوب المملكة؛ وأمر المغاربة من جميع أنحاء أوروبا وفي المغرب بالتظاهر في الرباط وستوكهلم ضد الدعم السويدي للصحراء الغربية. ويتضح من الغضب المغربي مدى أهمية مسألة الصحراء الغربية، ومدى القمع الذي يتعرض له النشطاء الصحراويون والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). ومضى يقول إن حرب المغرب ضد السويد ليست سوى لعب أطفال مقارنة بالحرب ضد الشعب المحتل. ويعني ردّ فعل المغرب أيضاً أن السويد، برفضها لعمليات الترهيب، لا يمكن أن تغيِّر من سياستها تجاه الصحراء الغربية؛ ولا ينبغي ذلك لأي دولة أخرى. وحثَّ مقدم الالتماس المجتمع الدولي على الانضمام إلى حركة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية.

٤ - السيد كاسترز (مجموعة البحوث عن بديل اقتصادي استراتيجي): قال إن المغرب الذي يسيطر على استخراج الفوسفات من الصحراء الغربية عن طريق شركة مكتب الشريف للفوسفات التي تديرها الدولة، يحوز ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية من الفوسفات، ويعد ثالث أكبر منتج للفوسفات. ولا يوجد أي بديل للفوسفات الذي يُستخدم في إنتاج الأسمدة والمغذيات النباتية، ويمثل أهمية حيوية بالنسبة للزراعة العالمية. وليس بالإمكان إعادة تدويره، ولذلك فإنه مصدر غير متجدد.

٥ - وأضاف أن المغرب يعتبر الصحراء الغربية من مقاطعاته الجنوبية، وهو يجمع ويقدم دائماً بيانات هذه المنطقة على أنها بيانات مغربية. وقد أعطى المغرب لنفسه حق التعدين في بوكراع، وهو الموقع الوحيد لاستخراج الفوسفات في الصحراء الغربية، والذي انتقلت ملكيته إليه من الإدارة الاستعمارية الاسبانية السابقة. وتقضي

استراتيجية شركة مكتب الشريف بتنمية أصولها في المغرب، مع الإبقاء على قدرة إنتاجية فقط في الصحراء المغربية. ومن بين وحداتها الثلاث المسماة بوحدات توليد النقد، أصبحت وحدتان في المغرب من المراكز الصناعية المتكاملة، بينما ظل منجم بوكراع ينتج المواد الخام لتصديرها عن طريق العيون.

٦ - ومضى يقول إن استمرار التعدين في بوكراع يعتبر غير قانوني من وجهة نظر الشعب. ومع أن المغرب قد حصل من اسبانيا على حقوق التعدين في الصحراء الغربية، فإن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية للصحراء الغربية تعود إلى شعبه. والحل المحتمل هو فرض وقف اختياري، وهو أسلوب استخدمته المجتمعات المحلية بنجاح في بوليفيا لتنتزع السيطرة على تعدين الليثيوم من المصالح الأجنبية.

٧ - السيدة هوف (المنظمة الدولية لتعليم الأطفال): قالت إنه لا توجد ببساطة أغذية كافية للناس في مخيمات تندوف الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية. ففي عام ١٩٩٩، وعند زيارتها الأولى للمخيمات، طلبت جبهة البوليساريو من منظمتها إرسال معونة. وعلى مدى السنوات السبع التالية، ساعدت على شحن أكثر من ٣٠ حاوية للمعونة عبر المحيط، ثقة منها بأنها سوف تصل وتوزَّع بطريقة مأمونة. وبعد عدة سنوات، اكتشفت أن حاوية من الكراسي المتحركة الخاصة قد فُقدت، ولم تتمكن من الاستدلال على وصول حاويات أخرى. وأخيراً، قررت ألا ترسل أي معونات أخرى لأن جانباً كبيراً منها قد فُقد. ونتيجة لتجربتها، فقد انتقلت من مساندة جبهة البوليساريو إلى الاعتقاد بأن خطة إعادة التوطين الذاتي التي قدمها المغرب تعد حلاً يُعتمد عليه وموثوقاً لمسألة الصحراء الغربية. وعندما نشر المكتب الأوروبي لمكافحة الغش نتائجه في نيسان/أبريل ٢٠١٥، حزنت كثيراً لأن ثقتها في جبهة البوليساريو لم تكن في محلّها. فقد علمت أخيراً بصورة مؤكدة أن كميات كبيرة من المعونة الإنسانية قد بيعت في السوق السوداء، والأرجح أنها حُولت إلى ميناء وهران في الجزائر. وقد أوضحت الأدلة التي جمعها المكتب الأوروبي لمكافحة الغش بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ أن عمليات التحويل قد تمت بواسطة بعض زعماء جبهة البوليساريو ولمصلحتهم.

٨ - وأضافت إن قيام جبهة البوليساريو ببيع المعونة الإنسانية الموجهة لمخيمات تندوف يبين تجاهلها الصارخ لنفس الأشخاص الذين تستخدمهم من أجل تقديم بيان سياسي للعالم. إنه فرق كبير بالنسبة لطفل في مخيم الدخلة يحتاج إلى غذاء أو إلى كرسي متحرك. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح باستمرار هذا الوضع دون حل، لأنه لن يؤدي إلا إلى قيام مزيد من الانتهازيين بمواصلة استغلال نفس الأشخاص الذين يحاولون مساعدتهم.

٩ - السيدة بيرسون (المستقبل المصون): قالت إنه سواء كان المرء يؤيد وجهة نظر المغرب أو وجهة نظر جبهة البوليساريو بشأن مسألة الصحراء الغربية، يجب أن يتفق المرء على أن الأوضاع بالنسبة للصحراويين في مخيمات تندوف غير مناسبة وغير مقبولة، وأنه توجد موارد كثيرة لمساعدتهم على العودة إلى أُسرهم وممارسة حياة متحضرة.

١٠ - وأضافت أن المجتمع الدولي لم يعد يجهل محنة الضحايا في هذه المخيمات. فتسمية هؤلاء الضحايا باللاجئين تعد إهانة للاجئين الشرعيين في كل مكان، وتسمح لآسريهم باستغلال توافر المعونة الإنسانية المرسلة لدعم عدد متضخم وغير مؤكد من السكان الذين يعلنون عن أنفسهم. فالمعونة المفرطة تُبدَّد بصورة غير مشروعة عن طريق الاحتيال، وتُستخدم لغرض الإرهاب العالمي، مما يغذي سوقاً سوداء جيدة الإمداد بالموارد التي تعرِّض كل

فرد للخطر. إن الصحراويين ليسوا لاجئين، ولكنهم سجناء غير مسجلين.

١١ - إن أعضاء هذه اللجنة يستمعون سنوياً إلى شهادات ولا يضعون نهاية للمعاناة في الصحراء. ففي عام ٢٠١٤، استمعوا إلى نساء تمكَّنَ من الهروب وتحدثن عن وحشية المخيمات، واستمعوا إلى أُسر قُتل أفرادها أثناء قيامهم بزيارات خارجية، أو عندما عملوا كمبلّغين عن المخالفات، واستمعوا إلى روايات فتيات صحراويات اغتُصبن بصورة منتظمة واستُخدمن للترفيه، أو إلى شباب تجندهم جبهات إرهابية إقليمية. وقد أكد مجلس الأمن ذاته في عام ٢٠١٥ أن الإمدادات الإنسانية الموجهة للاجئين تؤول لمنفعة الجماعات المتطرفة.

١٢ - ويقع العبء على الأمم المتحدة لكي تفعل شيئاً بالنسبة للمخيمات. ونظراً لأن هذه اللجنة قد فشلت برمتها في هذا المسعى، فإن المسؤولية تقع على كل عضو لكي يستخدم نفوذه الشخصي من أجل إحداث تغيير. إنه لم يعد بالإمكان إلقاء اللوم عن الفظائع التي يتعرض لها الصحراويون على المغرب الجائر في السابق، أو على جبهة البوليساريو المتعسفة حالياً التي تتلقى تعويضات جيدة، لأن هذه الجرائم يمكن أن تعزى الآن إلى حفظة الأمم المتحدة، الذين يمسكون الآن بمفتاح تحررهم. فيجب على الدول الأعضاء أن تقيد نشاط الجماعات الإرهابية، وتضع نهاية للسوق السوداء في الموارد الإنسانية التي تغذي عمليات هذه الجماعات.

١٣ - وأضافت أن لدى الأمم المتحدة خيارات لحل النزاع الذي طال أمده في الصحراء الغربية؛ ولا يتعين على قرارها إرضاء الجزائر، أو المغرب، أو جبهة البوليساريو، ولكن يجب أن يحرر أولئك السجناء الذين لا صوت لهم. وحثت المنظمة على النظر في خطة الحكم الذاتي المغربية بوصفها خياراً قابلاً للتطبيق، وتفكيك المخيمات، وتزويد ساكنيها بممر آمن إلى المقصد الذي يختارونه، والتماس المساعدة من المنظمات الإنسانية لعملية إعادة التوطين. لقد حان الوقت بالنسبة للأمم المتحدة لكي تصنع التاريخ، وتهدم جدران الأسر، وتحرر أُمهات وآباء وأبناء وبنات الصحراويين الغربيين.

١٤ - السيد بصديق (الجزائر): قال إنه لو كان بيان السيدة بيرسون موضوعياً، لتضمَّن وصفاً للحالة في الصحراء الغربية وكذلك في مخيمات اللاجئين. وإذا كانت الحالة في الواقع على النحو الذي وصفته - موارد ضخمة لا تصل إلى اللاجئين في المخيمات، الذين أنكرت عليهم صفة اللاجئين، وإنما الإرهابيين في المخيمات - فإنه يتساءل، بالنظر إلى العمل الذي تقوم به هناك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والعديد من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، عما إذا كانت تشير بإصبع الاتهام إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اللتين تقومان بزيارات منتظمة إلى الإقليم وإلى المخيمات. وأضاف أنه يريد توضيحاً للتناقضات بين بيانها وما يجري على أرض الواقع.

١٥ - السيدة بيرسون (المستقبل المصون): قالت إنها لخَّصت الراويات الشخصية التي استمعت إليها هذه اللجنة بالفعل. وتساءلت عن السبب في عدم إجراء تعداد في المخيمات، ولماذا اعترض الممثل الجزائري بعنف على بيانها، نظراً لأنه ليس من الواضح ما الذي سيخسره بلده.

١٦ - السيد بصديق (الجزائر): قال إنه لم يتلق إجابة واضحة على سؤاله، وإنه ليس متأكداً مما إذا كانت مقدمة الالتماس موجودة هنا لتقديم معلومات أو لتوجيه أسئلة إلى أعضاء اللجنة.

١٧ - السيدة بيرسون (المستقبل المصون): قالت إنها ربما لم تفهم السؤال. وتساءلت مرة أخرى عن السبب في عدم إجراء تعداد في المخيمات. وأضافت أن المعلومات التي قدمتها متاحة وعلنية ويتضمنها التقرير الخاص بمجلس الأمن.

١٨ - السيدة إيدس (شركاء الصلوات في كابيتول هيل): قالت إنه على الرغم من أنها لم تقم بزيارة مخيمات اللاجئين في تندوف قط، إلا أنها اهتمت بقضية اللاجئين الصحراويين، وعملت بصورة وثيقة مع أولئك الذين سعوا لأن يروا عودة الصحراويين إلى ديارهم. وقد زارت أعضاء من كونغرس الولايات المتحدة، وسفراء، وزعماء بارزين، وحثتهم على أن يقوموا بدور إيجابي بالنيابة عن شعب لا يستطيع أن يعبِّر عن نفسه. إن المسألة تدعو إلى القلق البالغ ليس فقط بالنسبة للشعب الصحراوي، ولكن بالنسبة للعالم أجمع. وأشادت بالأمم المتحدة على كل ما فعلته لوضع نهاية لفصل الأُسر والأطفال. غير أن المنظمة، بعد أن وصلت إلى طريق مسدود فيما يتعلق بتحديد مَن الذي يمكن أن يصوّت إذا ما تقرر إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، قررت أن الاستفتاء يعد مستحيلاً لأسباب كثيرة، من بينها عدم السماح قط بإجراء تعداد في المخيمات. إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتجاوز إرادة الشعب بأن تقرر لهم مَن الذي يمكن أن يصوّت. ويجب أن تنظر في خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، والتي وصفها مجلس الأمن بأنها خيار يُعوّل عليه وجاد وموثوق لحل مسألة الصحراء الغربية.

١٩ - السيدة سامس (كنيسة طائفة أنطاكيا): قالت إن الأمم المتحدة أصبحت تدرك أنه لا يمكن إجراء الاستفتاء المقرر في الصحراء الغربية قط بدون التعاون الطوعي من جانب طرفيّ النزاع على حد سواء، ورغبتهما في التوافق بشأن بعض المسائل المعنية. وأضافت أن الأفراد المعنيين الأكثر تضرراً هم الأطفال الصحراويون الذين يعيشون في مخيمات تندوف في الجزائر؛ ويجب على هذه اللجنة أن تنظر في محنة شباب اللاجئين الذين تتاح لهم فرص ضئيلة للحصول على تعليم جيد، وضمان وظيفة توفر القوت لهم ولأُسرهم في المستقبل. ولطالما طالبت الأمم المتحدة بحل سياسي عادل ودائم ويقبله الطرفان لمسألة الصحراء الغربية، ودأبت لسنوات على أن تحقق ذلك. والآن، يجب أن تنظر في خيار آخر، مثل خطة الاستقلال الذاتي التي اقترحها المغرب لإنهاء معاناة اللاجئين في مخيمات تندوف، وهي خطة وُصفت بأنها قابلة للتطبيق من جانب إثنين من المبعوثين الشخصيين السابقين للأمين العام، وممثليه الخاصين، وأيدها مجلس الأمن.

٢٠ - السيد بيورنسون، تكلم بصفته الشخصية، فقال إن هناك تهديداً متزايداً للأمن في منطقة الساحل التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى الصومال، حيث يحتاج الأمر بإلحاح إلى عمل دولي واسع النطاق لمساعدة الحكومات الضعيفة على التصدي للفقر المدقع. فقد أصبح الساحل ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية الإسلامية، وللمتاجرين بالبشر والأسلحة والمخدرات، وهو ما يشكل تهديداً واضحاً للأمن الدولي والإقليمي. وأضاف أن جماعات الجريمة المنظمة المتورطة في أعمال الإرهاب والاتجار عبر الحدود حاولت الاستفادة من الوضع البعيد لمخيمات تندوف للقيام بعمليات تجنيد هناك بصورة نشطة. واستناداً إلى التقارير الصحفية، يوجد خطر متزايد من التطرف في مخيمات اللاجئين التي تديرها جبهة البوليساريو. ويعد الإرهاب والنزعات الانفصالية وراء ظاهرة متنامية من العنف وعدم الاستقرار في ثُلثيّ مالي، على سبيل المثال، وأصبحت تشكل تهديداً للمنطقة. وأدت الأزمات الغذائية والتغذوية بسبب التدهور البيئي، والجفاف، والأسواق التي تعمل بصورة سيئة إلى تأثر سكان المنطقة بصورة مفرطة. وفي الفترة الأخيرة، بدأت

أيضاً عمليات نزوح واسعة النطاق للاجئين إلى البلدان المجاورة.

٢١ - ومضى يقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على تنمية التعاون الإقليمي فيما بين جميع بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يعد المغرب البلد الأكثر أمناً واستقراراً في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. فقد قام أخيراً بعدد من المبادرات الهامة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل. وقد حان الوقت لإزالة جميع العقبات وإقامة تعاون وتنسيق فيما بين دول منطقة الساحل والمغرب العربي، وينبغي دعم المغرب بوصفه جهة فاعلة نشطة وموثوق بها وملتزمة بالسلام والاستقرار، وبوصفه شريكاً رئيسياً في الحرب ضد الإرهاب.

٢٢ - وينبغي أيضاً دعم المغرب لقيامه بإصلاحات داخلية تستحق الثناء، وتعزيز حقوق الإنسان في الداخل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى للحفاظ على سيادة المغرب ووحدته الإقليمية، وخاصة عن طريق التوصل إلى حل سياسي عادل ومقبول للنزاع الإقليمي الصحراوي في إطار الاقتراح المغربي بمنح الشعب الصحراوي الحكم الذاتي داخل المغرب.

٢٣ - السيد ديارا (مالي): قال إنه يأسف لأن الرئيس سمح لمقدم الالتماس بالإشارة إلى بلده الذي ليست له أي علاقة بالموضوع قيد المناقشة. وطلب من مقدم الالتماس سحب عباراته عن مالي لأن بلده ليس مدرجاً على جدول الأعمال.

٢٤ - الرئيس: نبَّه المتكلمين بأن يقتصروا على بند جدول الأعمال قيد المناقشة.

٢٥ - السيدة إيدرهيم (العضو الصحراوي في البرلمان المغربي): قالت إنه أثناء الانتخابات المغربية الأخيرة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، صوَّتت نسبة من السكان في المقاطعات الصحراوية أعلى من نسبة السكان في البلد ككل. وهذا يشكِّل هزيمة لجبهة البوليساريو وللعسكرية الجزائرية، وكلاهما قد تآمر لمنع الصحراويين من التصويت عندما طالبوا بمقاطعة الانتخابات، وشجعوا على ما أسموه ''بالعصيان المدني''. ويبيِّن فشل هذه الجهود بوضوح رغبة الصحراويين في أن يكونوا جزءاً من نظام المغرب الديمقراطي. وقد صوَّت كثير من النساء، كما انتُخب كثير من المرشحات نظراً للتمييز الإيجابي الذي تضمَّنه دستور المغرب الجديد. وأضافت أن اللامركزية الجديدة والهيكلة الإقليمية للنظام السياسي المغربي سوف تتيحان للمقاطعات الجنوبية أن يكون لها صوت أعلى في تقرير مستقبلها، بما في ذلك تنفيذ اقتراح الحكم الذاتي.

٢٦ - السيد ليبيات (منظمة 'نحن' الدولية): قال إنه بوصفه أحد الدارسين لفترة طويلة للحالة في الصحراء الغربية، قام بعدة زيارات لمخيمات اللاجئين في تندوف مع وفود الكونغرس الأمريكي ومختلف المنظمات غير الحكومية. إن الشعب الصحراوي ليس من الإرهابيين؛ إنهم يريدون حلاً سلمياً للنزاع على هذا الإقليم من أجل العودة إلى ديارهم، ويريدون الحماية من الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة المغربية. وأضاف أن عدداً من المنظمات الدولية وأكثر من ٧٠ دولة ذات سيادة تعترف بحق تقرير المصير للصحراويين الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة طلباً للمساعدة. ويجب على هذه اللجنة والمجتمع الدولي ممارسة الضغط من أجل إعطاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية خاصة برصد حقوق الإنسان واتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء استفتاء تقرير المصير الذي طال انتظاره. وأضاف أن منظمة هيومان رايتس ووتش غير الحكومية قد أعلنت أن رصد حقوق الإنسان بصورة غير متحيزة من جانب بعثة الأمم المتحدة من شأنه أن يمنع الاعتداءات ويشجع على المساءلة. وعلاوة على

ذلك، فإن جبهة البوليساريو سوف ترحب بتوسيع نطاق الرصد ليشمل المخيمات.

٢٧ - ومضى يقول إن المغرب، بوصفه دولة عضواً في الأمم المتحدة، يتحمل عدداً من الالتزامات بموجب الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدَّق عليها، والتي تعد أحكامها ملزمة. ومن الواضح أن الحكومة المغربية لا تعتبر نفسها مقيدة بهذه الالتزامات. إنه يعلن إيمانه بحقوق الإنسان، ولكنه يحرم الصحراويين من هذه الحقوق. ويعد إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمثابة مهزلة. فآليات حقوق الإنسان المغربية ليست مستقلة، وأبعد ما تكون عن الحياد، وقد خذلت الشعب الصحراوي. وعلاوة على ذلك، فإن الزيارات التي تمت في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان قد ثبت بشكل صارخ أنها غير كافية، حيث أنها لم تكن شاملة أو متواصلة. وقد أشار تقرير أخير لمنظمة هيومان رايتس ووتش عن أحداث عام ٢٠١٤ إلى أن السلطات المغربية حظرت جميع التجمعات العامة التي رأت أنها معادية لحكمها المتنازع عليه، وفرضت حراسة بوليسية مشددة على الإقليم، ومنعت الوصول إلى أماكن التظاهر. ويتعرض الصحراويون غالباً للتعذيب خلف أسوار السجون وفي مراكز الاعتقال السرية، ويُحرمون من الوظائف والتعليم، ويُمنعون من ممارسة أنماط حياتهم البدوية التقليدية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ألقى ملك المغرب خطاباً رفض فيه صراحة أي محاولة لتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة بحيث تشمل الإشراف على حالة حقوق الإنسان، وبذلك منح تأييداً ملكياً لانتهاكات حقوق الإنسان وقمع التطلعات إلى تقرير المصير. وفي هذه الأثناء، التزمت بعثة الأمم المتحدة الصمت أو عدم الاكتراث. وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولية احترام القانون الدولي وعملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار.

٢٨ - السيدة داودي (مركز إعلام الصحراء): قالت إنها سافرت آلاف الكيلومترات لتوجيه نداء أمام الأمم المتحدة من أجل مساعدة أفراد أُسرها، لكي يقال لها فقط، كمسألة إجرائية، إنها لا تستطيع أن تذكر مكانهم لأنه ليس مدرجاً على قائمة الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار ولاية هذه اللجنة. وأضافت أنها تأمل أن تكون قد فهمت على سبيل الخطأ أنها كصحراوية لا يُسمح لها إلا بالتكلم عن الصحراء الغربية. ومما يؤسف له أن نصف أفراد أُسرها، مثل جميع الأُسر الصحراوية، لا يزالون محتجزين في مكان ما خارج هذه المنطقة. وهذا المكان ليس موجوداً في كوكب آخر، ولكنه رقعة من الأرض تسمى مخيمات تندوف الموجودة في الأراضي الجزائرية. ومن الأمور المذهلة أن تعتقد أنه ليس باستطاعتها أن تطلب المساعدة من هذه اللجنة دون ذكر المكان الذي يوجد فيه أفراد أُسرها.

٢٩ - وأضافت أنه تبذل جهود لعرض مسألة منطقة الصحراء على أنها مجرد نزاع يتعلق بفرض السيادة على إقليم، مع تجاهل عنصرها الأساسي وأكبر ضحاياها، وهم شعبها. فقد أشارت جميع تقارير الأمين العام ومبعوثيه وممثليه، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة إلى مخيمات تندوف على أنها جزء أساسي من المشكلة. وعلاوة على ذلك، فإن واحداً من المكتبين الرئيسيين لبعثة الأمم المتحدة موجود في هذه المخيمات. ومضت تقول إنها لا تخشى أن تقول ذلك بصوت عال وواضح، وأي محاولة لإسكاتها سوف تكون سبباً إضافياً للتعبير عن غضبها.

٣٠ - السيد بصديق (الجزائر)، تكلم في نقطة نظام، فقال إن لغة الأمم المتحدة واضحة، ولا يمكن قبول أن يخاطب أحد مقدمي الالتماسات دولة عضواً بهذه الطريقة في قاعة اجتماع. ودعا الرئيس إلى مطالبتها بالمحافظة على النظام.

٣١ - السيدة داودي (مركز إعلام الصحراء): تساءلت عما إذا كان باستطاعة الرئيس أن يطلب من ممثل الجزائر أن يقول لها ما هو الأسلوب الذي ينبغي أن تستخدمه. فقد جاءت لكي تدافع عن قضية جديرة بالاحترام، ولا يمكن أن يلومها أحد على ذلك. وأضافت أنها لم تقل أي شيء يفتقر إلى الاحترام فيما يتعلق بمنصبه أو بلده، وتود أن يُسمح لها بمواصلة حديثها. فكما أنه من المستحيل أن تتحدث عن أُسرتها دون أن تتحدث عن المخيمات، فكذلك من المستحيل أن تتحدث عن مسألة منطقة الصحراء دون تسليط الضوء على مسؤولية الجزائر المؤكدة عن استمرار الحالة المأساوية والمعاناة التي طالما تعرَّضت لها الأُسر الصحراوية.

٣٢ - السيدة لينز (منظمة 'ليست في طي النسيان' الدولية): قالت إنها، على عكس كثير من الحاضرين، عاشت لفترة طويلة مع الصحراويين في منازلهم الصحراوية، وجاءت لا لتتحدث عن الإحصاءات أو السياسات، وإنما عن الواقع اليومي لهذا الشعب. وروت قصة فتاة صحراوية تُدعى لاليا وُلدت مع مشكلة الربو ومشاكل جلدية حادة، ولذلك فإنها لم تكن مثل حفيدها الأمريكي الذي يتمتع بصحة جيدة. ونظراً لصحتها الهشة بالفعل، فقد استسلمت لنوبة ربو قاتلة بسبب نقص الرعاية الطبية المتاحة. وكان بالإمكان تلافي مثل هذه الحالة. وأضافت أن الصحراويين لا يستحقون أن يكونوا بمثابة بيادق شطرنج في لعبة سياسية قاتلة من أجل السلطة والثروة على حساب آدميين يلتزمون بالقواعد ويتشبثون بالسلام. لقد دفعت أُسر كثيرة، وكثير من الفتيات مثل لاليا هذا الثمن القاتل في تلك المناورة التي تقوم بها الأمم والقوى.

٣٣ - وفي كل عام، تؤكد هذه اللجنة ومجلس الأمن من جديد حق الصحراويين في كل مكان في إجراء استفتاء عن تقرير المصير. وحثت المنظمة على تحديد موعد للاستفتاء، واتخاذ إجراء بالنسبة لقيام المغرب بنهب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، والتي تنتمي للشعب الصحراوي، تمشياً مع المادة ٧٣ من الميثاق؛ واتخاذ إجراء بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تبلغ عنها جميع المنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة في الصحراء الغربية. وطالبت أيضاً بهدم ''جدار العار'' الذي يقسم هذا الإقليم. وطالبت بوضع نهاية لهذه اللعبة السياسية.

٣٤ - السيدة بفوستل، تكلمت بصفتها الشخصية كأستاذة للقانون الدستوري المقارن بإحدى الجامعات الإيطالية، فقالت إنه منذ نشوب الأعمال العدائية بين المغرب وجبهة البوليساريو، كانت الجزائر واحدة من أهم الجهات الفاعلة في هذا النزاع بوصفها الداعم الدبلوماسي والعسكري والمالي الرئيسي. ومن الواضح أن النزاع لن يكون له وجود بدون تدخل الجزائر المباشر. ونظراً لتوترات ما بعد العهد الاستعماري بين المغرب والجزائر، ورغبة الجزائر الجديدة في اكتساب أهمية إقليمية عن طريق الهيمنة الإقليمية، أصبح دمج الصحراء، وبالتالي الشاطئ الأطلسي في الدولة الوليدة هدفاً رئيسياً. ورأت الحكومة الجزائرية في جبهة البوليساريو وسيلة مشروعة لكبح جماح المغرب، وربما لتغيير ميزان القوى في المنطقة.

٣٥ - السيد بصديق (الجزائر)، تكلم في نقطة نظام، فقال إن البيان ليست له صلة ببند جدول الأعمال قيد المناقشة، وهو مسألة الصحراء الغربية، وطلب من الرئيس أن ينبِّه مقدمة الالتماس إلى وجوب التقيّد بالمبادئ التوجيهية للجنة.

٣٦ - السيد لاسيل (المغرب)، تكلم أيضاً في نقطة نظام، فقال إن الوفد الجزائري يقوم مرة أخرى بتوجيه عمل اللجنة كما فعل منذ بدء الجلسة. وينبغي أن تعرف الجزائر أن الاستماع إلى مقدمي الالتماسات له صلة وثيقة بعمل اللجنة لكي تفهم بشكل أفضل الحالة في الأقاليم التي تدخل ضمن

إطار ولايتها. فبند جدول الأعمال قيد المناقشة يتناول الأقاليم والشعوب، وفي هذا الصدد، لا يمكن للجنة أن تتجاهل السكان في تندوف. فتقارير الأمين العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تشير جميعها إلى مخيمات تندوف، وباستطاعتي تحديدها إذا طُلب ذلك. وأضاف أن موقف الجزائر يعد دليلاً على مسؤوليتها في النزاع الحالي على منطقة الصحراء، ومحاولتها استبعاد مقدمي الالتماسات يلقي الضوء على رفضها السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء تعداد للناس الذين يعيشون في تندوف.

٣٧ - السيد بصديق (الجزائر): قال، بعد أن أشار إلى أنه لم ينته من كلامه عن نقطة النظام، إن المسألة التي ذكرها الممثل المغربي ليست موضوع الاجتماع. ونظراً لأن الجزائر تعد المراقب الرسمي لعملية التوطين، فإن وفده لا يعترض على إبداء تعليقات في هذا الصدد. غير أن الجزائر لن تسمح بتعليقات ليست لها علاقة بالاجتماع الخاص ببند جدول الأعمال، وتطلب من المتكلمين ضرورة احترام جدول الأعمال.

٣٨ - السيد لاسيل (المغرب): قال إنه بينما يود الوفد الجزائري أن يلقن دروساً عن تسيير الاجتماعات المتعددة الأطراف، فإنه استناداً إلى النظام الداخلي للجمعية العامة، يُترك السماح بنقاط النظام لتقدير رئيس الجلسة. وأضاف أن المغرب يحترم حرية التعبير، ولذلك فإن وفده لم يحاول مقاطعة مقدمي الالتماسات، حتى عندما توجّه إلى المغرب ادعاءات مسيئة.

٣٩ - الرئيس: نبَّه مقدمي الالتماسات إلى ضرورة الامتناع عن النقاط الهجومية التي ليست لها علاقة مباشرة ببند جدول الأعمال.

٤٠ - السيدة بفوستل: استأنفت بيانها مشيرة إلى خبرتها التي بلغت ٢٥ عاماً في مجال القانون الدستوري، فقالت إنه يتعين وضع جميع الجهات الفاعلة المعنية بالنزاع في الاعتبار عند مناقشة أحد البنود. فمن الواضح أن ميلاد دولة صديقة في الصحراء الغربية، برئاسة جبهة البوليساريو، من شأنه أن يخدم المصالح الجزائرية، ويجعل ميزان القوى يميل لصالح الجزائر. وهناك احتمال ضئيل لأن تغيّر الجزائر سياستها بشأن الصحراء الغربية؛ فقد واصلت جميع الإدارات تأييد جبهة البوليساريو، حتى عن طريق تدريب ميليشياتها، والتخلي عن أراض لإعادة التوطين وإقامة دولة جديدة.

٤١ - السيد حيدرة (الاتحاد العالمي لأصدقاء الصحراء المغربية): قال إن التاريخ أظهر أن المملكة المغربية كانت تبذل كل جهد لحل نزاع ذهب إلى أبعد مدى على مقاطعاتها الجنوبية بإيعاز من مخططات إمبريالية. فقد تغيرت أشياء كثيرة منذ الاستعمار الاسباني، ولكن من المهم التذكير بأن الصحراء الغربية كانت دائماً جزءً من المغرب، وعلى النحو الذي تمسَّك به ملوك المغرب في الماضي والحاضر. وفيما يتعلق بمسألة السلامة الإقليمية، فقد أشار الملك محمد الخامس في خطاب أخير إلى أن مرجعية المغرب ومبادئه التوجيهية بالنسبة للتعامل مع مسألة الصحراء المغربية داخلياً ودولياً على حد سواء، قد تحددت بوضوح، وأن التطورات اللاحقة بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة قد بررت موقف هذا البلد وإخلاصه.

٤٢ - ومضي يقول إن سياسة الهيكلة الإقليمية المتقدمة التي وضعها الملك سوف تعزز التنمية المحلية، وتشرك السكان في صنع القرارات، واتخاذ خطوات لتحسين الرفاه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وقال إن بناء مجتمع ديمقراطي حديث يقوم على سيادة القانون، والحريات الفردية والجماعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ينطوي على الأمل في مستقبل أفضل لسكان المنطقة. ويضع نهاية للانفصال والنفي، ويشجع على المصالحة. وأضاف أن نسبة

التصويت المرتفعة في المقاطعات الجنوبية أثناء الانتخابات الأخيرة تعد دليلاً على أن الصحراويين مهتمون بدعم إجراءات الملك لصالحهم، وتؤكد التزامهم التام بضمان السلامة الإقليمية للبلد عن طريق الاندماج الكامل مع المملكة المغربية. وهم يدركون أن المزيد من اللامركزية تضع عناصر القوة في أيديهم، وتسمح لهم بالمشاركة في الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بمؤسسات وطنية لها نفس الحق في تقرير المصير الذي تتمتع به جميع مناطق المملكة. وليس من قبيل المصادفة أن تعزيز وتنمية المقاطعات الجنوبية يسير قدماً عن طريق سلسلة من البرامج الاستراتيجية والمالية من أجل إنشاء أعمال تجارية وتوفير الوظائف.

٤٣ - السيد جيل غاري (معهد الأمن العالمي): قال إن الحل الوحيد لنزاع الصحراء الغربية من زاوية الأمن يتمثل في الاقتراح المغربي الخاص بالهيكلة الإقليمية المتقدمة، والذي من شأنه تنفيذ الحكم الذاتي داخل الأمة العلمانية الوحيدة في المنطقة، وهي المملكة المغربية. وأضاف أن جبهة البوليساريو تعد حركة دكتاتورية سمحت لها الأمم المتحدة بدخول الحلبة، ومحاولة اعتبارها الممثل الوحيد للصحراويين، كما لو كانت كلاً متجانساً ويعيش جميع أفرادها تحت نير حركة انتشرت بشكل مصطنع على خلفية الكتل السياسية في ستينات وسبعينات القرن الماضي.

٤٤ - وعن طريق الإبقاء على الوضع القائم دون مراعاة التطورات في الخمسين عاماً الأخيرة، تعمل الأمم المتحدة على زيادة حالة الإحباط التي يمكن أن تؤدي في المدى القصير إلى عنف في منطقة تحدها بالفعل أرض خصبة للإرهاب الجهادي الدولي. وأضاف أن إجراءات المنظمة - التي تتحمل كل دولة ممثلة في اللجنة جانباً من المسؤولية عنها - تترك الباب مفتوحاً لكي يشتعل من جديد نزاع، لو تُرك دون سيطرة، فستكون له عواقب وخيمة على المنطقة وعلى الأمن الدولي، بحيث يؤدي إلى الإرهاب الجهادي. وقد أشير إلى هذه التوقّعات ذاتها في حالة مالي، وليبيا، والجمهورية العربية السورية، ووصلت من الناحية العملية إلى جميع البلدان التي شهدت ما سُمي خطئاً بالربيع العربي. فقد طلَّ الإرهاب برأسه في كل نزاع، وتؤكد الأحداث الأخيرة التي تورط فيها أعضاء من جبهة البوليساريو أن نفس الشيء سوف يحدث في الصحراء الغربية.

٤٥ - ومضى يقول إن لدى الأمم المتحدة سلطة لمنع الإرهاب الدولي من أن يترسخ في المنطقة عن طريق تركيز العمل الدولي على اقتراح الهيكلة الإقليمية. فهذا من شأنه أن يسمح للصحراويين بالمحافظة على تقاليدهم الثقافية وتراثهم ولغتهم داخل المملكة المغربية، ذلك البلد المستقر الذي التزم بمحاربة الإرهاب إلى جانب الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، من المأمول أن تلتزم الجزائر أيضاً بالاستقرار الإقليمي، والتطور المتجانس لاتحاد المغرب العربي، وأمن المنطقة الأوروبية المغربية، تمشياً مع مطالب شعبها.

٤٦ - السيدة واربورغ (منظمة الحرية للجميع): قالت إنها عند زيارتها لمقاطعات المغرب الجنوبية في أوائل عام ٢٠١٥، فوجئت بارتفاع مستويات المعيشة، والاستثمارات العامة والخاصة والكبيرة في البنية التحتية والمرافق التجارية، بما في ذلك المناطق الصناعية ومرافق الموانئ الجديدة. وأضافت أن التوسع في الصناعات والخدمات السمكية وفَّر العمالة لآلاف المحليين، وحسَّن من الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ويوجد هناك مجتمع مدني نابض، يضم الكثير من جماعات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المعارضين للحكومة المغربية، وجمعيتين تم حظرهما في السابق ويعملان بحرية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار سياسة الهيكلة الإقليمية المتقدمة، كخطوة أولى نحو إقامة الحكم الذاتي في

الجنوب، أجريت مؤخراً انتخابات محلية وإقليمية، بنسبة مشاركة بلغت ٨٠ في المائة، وخاصة مشاركة عالية من جانب الشباب. وقد انتُخب صحراويون محليون في مجالس إقليمية جديدة تخضع للمساءلة المحلية، وتمارس الحكم والتنمية وتنفيذ سياساتها الخاصة، وتدير الموارد الطبيعية المحلية لصالح الشعب الصحراوي.

٤٧ - وأضافت أن المغرب قد واصل تعزيز حقوق الإنسان، والإصلاحات الاقتصادية والقضائية والاجتماعية، ويتعاون بصورة كاملة مع هيئات الأمم المتحدة. ويحاكَم المدنيين الآن أمام محاكم مدنية فقط. وتواصل المكاتب المحلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة تحقيقاتها في انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن عملها في السجون، ومساعدة الضعفاء، ولذلك لقيت إشادة من الأمين العام.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، وعلى مدى ٤٠ عاماً، عانى عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من ظروف مروعة في مخيمات تندوف، ضاعف من حدتها الفقر والجوع والمرض والوحشية. فهناك تجاهل لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل، والحق في العودة. ولا تزال طلبات المجتمع الدولي التي لا حصر لها من أجل الوصول دون قيود إلى مخيمات تندوف وإجراء تعداد للسكان تقابَل بعدم الاكتراث، وهو ما يسهل عمليات الاختلاس المستمر للمساعدات الإنسانية بواسطة جبهة البوليساريو والمسؤولين الجزائريين. وتعد منطقة تندوف الآن، التي تديرها جماعات إجرامية وإرهابية، وأصبحت مركزاً للاتجار بجميع الأنواع، منطقة غير مستقرة وخطرة بشكل متزايد. وقد أبلغت مصادر صحراوية صحفية إيطالية بأن منظمة بوكو حرام تقوم بتجنيد مقاتلين من مخيمات تندوف وتأسر نحو مائة فتاة مخطوفة هناك.

٤٩ - ومضت تقول إن خطة الحكم الذاتي الجادة والموثوق بها التي وضعها المغرب للصحراء لا تزال أفضل حل للنزاع. وقالت إن التفاؤل والحيوية التي تسود المقاطعات الجنوبية للمغرب تتناقض بشكل صارخ مع القنوط واليأس في تندوف. وتطالب منظمة الحرية للجميع بإجراء حاسم لإغلاق هذه المخيمات.

٥٠ - السيدة ستامي سيرفوني (المركز الديمقراطي النسائي الدولي): قالت إنها تقف أمام هذه اللجنة مرة أخرى لتناشد المجتمع الدولي إنهاء معاناة النساء والأطفال في مخيمات تندوف.

٥١ - الرئيس: طلب من مقدمة الالتماس أن تقصر تعليقاتها على بند جدول الأعمال قيد المناقشة.

٥٢ - السيدة ستامي سيرفوني (المركز الديمقراطي النسائي الدولي): قالت إنها في بحثها عن العدالة لسكان هذه المخيمات، سافرت إلى جنوب المغرب لمقابلة الهاربين، ومعظمهم من النساء اللاتي عانين من انتهاكات حقوق الإنسان، وظروف المعيشة القاسية، والصدمات النفسية بسبب ترحيل أطفالهن إلى بلدان بعيدة حيث يتعرضون لعمليات غسيل الدماغ بالكراهية للمغرب. وفي منطقة صحراوية مجردة من أي ظروف تفضي إلى حياة كريمة، تعرَّض هؤلاء النساء لأهوال يومية، من بينها الاعتداء الجنسي، والحمل بالإكراه، وحتى العبودية، وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وروى العديد من الهاربين بينهم كثير من النساء الملونات، كيف كانوا تحت رحمة ''مُلاَّكهم''، الذين يستطيعون بيعهم لآخرين أو إرغامهم على الزواج، بموافقة قضاة جبهة البوليساريو.

٥٣ - وأضافت أن حقوق المرأة في مقاطعات المغرب الجنوبية مكفولة ومصونة بموجب التشريع الوطني. وتناشد

أخواتها في مخيمات تندوف المجتمع الدولي باتخاذ إجراء عاجل لإنهاء الانتهاكات هناك. ويجب أن يتدخل الأمين العام للأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية لتحرير النساء الأسيرات والأبرياء في المخيمات من الحصار الذي تفرضه جبهة البوليساريو في الصحراء الجزائرية.

٥٤ - السيد عياشي (اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي): قال إن منظمته يساورها قلق بالغ لأنه على الرغم من العديد من أساليب الشجب والاستنكار المستمرة والتقارير المتكررة من جانب منظمات متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية ومراقبين دوليين مرموقين، يواصل المغرب انتهاكه لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وهو إقليم لم يفوِّضه أحد بإدارته. فالترهيب اليومي المتعمد للسكان الصحراويين من جانب القوات المسلحة والسلطات المغربية يهدف إلى تخويفهم وإسكاتهم لكي يتخلوا عن مطلبهم المشروع وهو الحق في الحرية والكرامة. وهناك أدلة دامغة توثق عمليات الضرب اليومية، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، وعمليات الاختفاء القسري، والقتل بغير محاكمة. ويسعى المغرب، الذي اتضح أنه مرتكب هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، إلى قمع حرية التعبير، ويرفض السماح بدخول مراقبين دوليين من أجل استمرار التعتيم الإعلامي ومواصلة انتهاكاته من خلف أبواب مغلقة.

٥٥ - وأضاف أن الجانب الصحراوي، بتوقيعه اتفاق وقف إطلاق النار في عام ١٩٩١، قد أعرب عن ثقته في الأمم المتحدة التي وضعت خطتها الخاصة بالتسوية، والتي تنص على إجراء استفتاء في العام التالي، وشُكِّلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لهذا الغرض. وبعد ٢٣ عاماً، لم يتم إجراء الاستفتاء بسبب أساليب المماطلة والغطرسة والعناد من جانب السلطات المغربية، وتحدِّيها للمجتمع الدولي.

٥٦ - وأضاف أنه قد حان الوقت لإنهاء معاناة الصحراويين. فيجب على الأمم المتحدة تنفيذ مبدئها الخاص بإنهاء الاستعمار واحترام التزاماتها تجاه الشعب الصحراوي. ويجب أن توسع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتشمل إنفاذ حقوق الإنسان، ويجب أن تنظم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن تمشياً مع القرارات ذات الصلة وخطة التسوية الخاصة بالأمم المتحدة.

٥٧ - السيد المختار القنطاوي (الرابطة المغربية لتنمية وادي الذهب - الكويرة): قال إن المقيمين في مخيمات تندوف عاشوا في الخيام لأكثر من أربعة عقود في مناخ غير مضياف حيث تصل درجات الحرارة إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية وتنخفض ما دون الصفر. وإذا كان هؤلاء الناس لاجئين حقاً، فلماذا لا تسمح الجزائر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحصرهم، وإصدار بطاقات هوية لهم، وتزويدهم بالمساعدة؟ ومن الواضح أن البلد المضيف يبالغ في عدد اللاجئين من أجل الحصول على المزيد من المعونة لكي تُحوّلها جبهة البوليساريو لأغراضها الخاصة. وتقوم السلطات الجزائرية أيضاً بإخفاء حالة البؤس التي يعيش فيها سكان المخيمات، وحرمان الصحراويين من العمل عن طريق استيراد عمالة غير موثقة بصورة سرية من مناطق في أقصى الجنوب منتهكة بذلك أحكام العمل بأجر الواردة في المواد ١٧-١٩ من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وأضاف أن البلد المضيف يستغل الصحراء الغربية كرصيد تجاري وكبيدق سياسي على حد سواء في اعتداءه على السلامة الإقليمية للمغرب، بينما يدعي نفاقاً أنه يدافع عما يسميه ''الشعب الصحراوي''. وناشد اللجنة أن تمارس أكبر قدر من الضغط على السلطات الجزائرية من أجل السماح بإجراء تعداد للمقيمين في مخيمات تندوف، وإصدار بطاقات لاجئين لهم.

٥٨ - السيد أسور (منتدى ساري للديانات الثلاث): قال إن الأمم المتحدة قد تغاضت مرة أخرى عن أقدم المحتجزين السياسيين في العالم: وهم أولئك الذين تحتجزهم جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف. وتساءل عما إذا كان الصمت الذي تفرضه الأمم المتحدة على حالة تنطوي على تعذيب ومجاعة يعني أنها توافق على عدم معاقبة الأفراد المسؤولين عن مثل هذه الحالة المستمرة والحقيرة. فاستناداً إلى المعلومات الدامغة التي تتدفق باستمرار من المخيمات، بدأت صحة السكان في التدهور، كما أن المرضى يُحرمون من العلاج الأساسي. ولا يزال سوء التغذية سائداً نظراً لتحويل المعونة الإنسانية إلى غير وجهتها؛ وقد أدانت منظمته مراراً وتكراراً اختلاس المعونة الدولية من جانب السجانين ومؤيديهم لمنفعتهم الخاصة، والتي تمكّنهم من الانفراد بهذه الوليمة بينما يموت أسراهم جوعاً. كذلك لا تزال العبودية تعد من الممارسات المعتمدة.

٥٩ - وأضاف أنه يجب السماح لهؤلاء الناس التعساء المحرومين من حقوق الإنسان الأساسية في المخيمات بالانصراف من الأمم المتحدة والعودة إلى المغرب، ديارهم التي ترحب بهم لكي ينضموا إلى أُسرهم التي تنتظرهم. وقال إن الأمم المتحدة تمسك بمفتاح الحل، ويجب، بعد أن تتغلب على تقاعسها، أن تفتح الباب أمام العدالة والأمل، للتخفيف من معاناة الآلاف وإنهاء عُزلتهم غير القانونية وغير الأخلاقية. وبدون ذلك، ستكون التكلفة لا حصر لها من حيث الضعف والتطرف، وسيبدو أن حماية حقوق الإنسان لم تعد لها المكانة التي حظيت بها لدى هذه المنظمة.

٦٠ - السيد مهراوي (المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء)، تكلم بصفته الشخصية كمغربي، فقال إن الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات تندوف يناشدون الأمم المتحدة طلباً للمساعدة. فطوال الأربعين عاماً الماضية، صادرت جبهة البوليساريو، التي نصَّبت نفسها ممثلاً للصحراويين، حقوق سكان المخيمات، بوضع قوانين وفرضها، واستغلال السكان وإخضاعهم لجميع أشكال العنف. وتتجاهل هذه الجبهة معظم حقوق الإنسان الأساسية للصحراويين في التمتع بحياة كريمة وبحرية التعبير والانتقال، دون أن تستثني أحداً. ومع انتشار الفقر وانعدام الأمن، تعاني النساء والأطفال والمسنون من سوء التغذية، والذي يعزى بدرجة كبيرة إلى تحويل المعونة الدولية من جانب جبهة البوليساريو والمتواطئين الجزائريين معها، والذين يتاجرون بفقر هؤلاء السكان. ويكفي أن يطلع المرء على أحدث تقرير للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش لكي يدرك حجم عمليات التحويل هذه. إن رصد هذه المعونة أصبح في واقع الأمر مستحيلاً بسبب الحكومة الجزائرية، التي ترفض إجراء تعداد وتسجيل لسكان المخيمات، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجَّهها مجلس الأمن. وتساءل كيف يمكن اعتبار الناس في تندوف الذين لا يُعرف عددهم وهويتهم لاجئين طيلة أربعين عاماً عندما لا يحصلون على حقوق اللاجئين ولا يحملون هوية اللاجئين.

٦١ - السيد بصديق (الجزائر)، تكلم في نقطة نظام، فقال إن بند جدول الأعمال قيد المناقشة يتعلق بالصحراء وليس بالجزائر. وأضاف أنه لا يجب إقحام الحكومة الجزائرية بأي شكل من الأشكال.

٦٢ - الرئيس: ذكَّر مقدم الالتماس بالاقتصار على بند جدول الأعمال الحالي.

٦٣ - السيد مهراوي (المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء): قال إنه يتكلم عن الشعب الصحراوي وليس من حق أحد أن يملي ما يمكن أن يقوله المرء أو لا يقوله عن زملائه.

٦٤ - السيد بصديق (الجزائر): قال إنه طبقاً لولاية هذه اللجنة، لا يحق لمقدمي الالتماسات مناقشة أي موضوع من اختيارهم. ويتعين على مقدم الالتماس أن يحترم قواعد اللجنة، وأن يقتصر على بند جدول الأعمال والمسألة المعروضة أمامها.

٦٥ - السيد مهراوي (المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء): استأنف بيانه قائلاً إنه لإنهاء النزاع الصحراوي وما ترتب عليه من مآسي بشرية، والأخطار التي يشكّلها بالنسبة للمنطقة كلها، يجب على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على الحكومة الجزائرية لكي تأذن لجبهة البوليساريو بالمشاركة بصورة جادة في المفاوضات بشأن حل عادل ومقبول بصورة متبادلة، بدلاً من الدخول في جدال حول استفتاء أهمله المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٣ لأسباب تقنية تتعلق بالقوائم الانتخابية.

٦٦ - وأضاف أن غالبية الصحراويين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مخيمات تندوف في الجزائر، يعتبرون الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب الحل الأكثر واقعية وعدالة. وبالنسبة للصحراويين، فإنه الاقتراح السياسي الذي يوفّق بين تقرير مصيرهم والحكم الذاتي وبين السلامة الإقليمية لبلدهم والوحدة الوطنية، ويجب أن يكون بمثابة الأساس للمفاوضات من أجل كسر الجمود الحالي، وإيجاد حل قاطع للنزاع، والسماح لبلدان المغرب العربي المحتقنة بوضع نهاية لجميع التحديات الإقليمية التي تواجهها.

٦٧ - السيدة باهيجوب (منظمة حماية الأُسرة): قالت إن اللاجئين الذين يعبرون الحدود إلى أوروبا وأولئك الذين يعيشون في المخيمات في الأردن ولبنان يختلفون كثيراً عن لاجئي الصحراء الغربية المحتجزين في مخيمات تندوف، والذين ليس لهم الحق في السفر والإقامة في بلدان أخرى، مثلما يسافر قادة جبهة البوليساريو للقيام بحملة من أجل قضيتهم، والادعاء بأنهم يمثلون الشعب الصحراوي.

٦٨ - وأضافت أن النساء الصحراويات اللاتي فررن من مخيمات تندوف تحدثن عن ظروف حياة غير إنسانية هناك. فالانتهاكات غير القانونية لحرية التنقل تعد صارخة بشكل خاص: وحتى التنقل الداخلي في المخيمات يتطلب تصريحاً رسمياً؛ وقد صُودر جواز سفر زائرة صحراوية من اسبانيا إلى تندوف، مما حرمها من حقها في العودة؛ كما أن المشاركين في الزيارات التي تيسّرها بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية بهدف لم شمل الأُسر يُرغمون دائماً على ترك أحد أفراد الأُسرة في المخيمات كرهينة لضمان عودتهم. وتحدثت الهاربات أيضاً عن اعتداءات جنسية واسعة النطاق. فحالات الزواج بالإكراه حتى للفتيات الصغيرات تعد من الممارسات المعتادة، نظراً لأن جبهة البوليساريو تسعى لزيادة عدد السكان الموجودين تحت سيطرتها. ويتم احتجاز بعض نساء تندوف كعبيد، فضلاً عن نظام لا يترك مجالاً لحرية الكلام. وعلى العكس من ذلك، توجد في المغرب منظمات نسائية للدفاع عن حقوق المرأة.

٦٩ - وفي غياب تعداد لسكان المخيمات - والذي كرر مجلس الأمن طلبه في القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥) - لا يستطيع المجتمع الدولي معرفة العدد الحقيقي للمواليد، وحالات الزواج المبكر، أو حالات الإعاقة، والوفيات، والعنف. كما يتعذر على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضع تقدير للسكان من أجل تحديد الاحتياجات الإنسانية وتوفير الحماية، أو رصد توزيع المعونة، مع أنه تم بالفعل في عام ٢٠٠٧ إيفاد بعثة تقييم مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأوصت بوضع نظام أكثر شفافية للتوزيع ويخضع للمساءلة، وفي عام ٢٠١٥، أبلغ المكتب الأوروبي لمكافحة الغش عن عقود

طويلة من عمليات الاختلاس من جانب السلطات الجزائرية وقادة جبهة البوليساريو للمعونة الإنسانية الموجَّهة للاجئين الصحراويين.

٧٠ - ومضت تقول إن الحل العملي الوحيد يتمثل في خطة الاستقلال الذاتي المغربية، التي بدأ إدخالها بنجاح في البلد نفسه عن طريق نظام الهيكلة الإقليمية. ويتضح الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء على نطاق المملكة بكاملها. وفضلاً عن هذا، فإن المغرب يوفر الأمن على نطاق البلد، لأنه يعمل مع شركاء دوليين لمنع ووقف أعمال الإرهاب. وفي المخيمات، بدلاً من ذلك، يوجد شباب ساخطون وجاهزون للتجنيد في الجماعات الإرهابية، بينما يمكن أن يعيشوا حياة سلمية ومنتجة.

٧١ - السيدة والسكا كروجر ألفيس دا كوستا، تكلمت بصفتها الشخصية كأخصائية نفسية ومنسقة لجماعة بحوث معنية بالجريمة والعنف، فحثَّت المجتمع الدولي على التدخل لوقف معاناة النساء الصحراويات المحتجزات في مخيمات تندوف. فالمرأة الصحراوية التي تعامَل كرائدة تُجرَّد من أُنوثتها وهويتها عن طريق التدريب الإيديولوجي الذي تتلقاه من آلة جبهة البوليساريو، والتي تهدف إلى اجتذاب المنظمات الدولية غير الحكومية عن طريق الترويج لنفسها كمنظمة تعطي للمرأة مكاناً مرموقاً في التسلسل الهرمي الاجتماعي وتنظيم المخيمات. وفي الوقت نفسه، تتعرَّض المرأة للعنف البدني الاستغلالي الذي يتراوح ما بين التحرش الجنسي والاغتصاب والعبودية.

٧٢ - وأضافت أن الاضطهاد كان السبب الرئيسي وراء هروب العديد من النساء من المخيمات. وفي الواقع، فإن دراسة أخيرة في المجال النفسي أكدت الروايات العديدة لنساء صحراويات تعانين من إجهاد واضطرابات شديدة بعد الصدمة، وكثير منهن لا يشجعن على طلب المساعدة الصحية النفسية لأنهن لا يستطعن التعبير عن أنفسهن بحرية. وكشفت هذه الدراسة أن التصميم الغريب للمخيمات، وهي على شكل وحدات مجزأة تفصل بينها مسافات واسعة وتجوبها ميليشيات جبهة البوليساريو، تسببت في إحساس السكان بالعزلة المكانية.

٧٣ - وسوف يكون من المستحيل على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة سكان المخيمات على تجاوز هذه الصدمات وآثار العنف، وضمان الأمن النفسي لجميع سكان الإقليم، على النحو الذي يطالب به القانون الدولي، بدون دعم قوي لاقتراح الحكم الذاتي المغربي باعتباره الحل الواقعي لنزاع الصحراء الغربية.

٧٤ - السيد الأحمدي، تكلم بصفته الشخصية كمرشد مجتمعي في بوجدور، فقال إن التقرير الذي نشره المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في عام ٢٠١٥ - وهو آخر تقرير ضمن سلسلة تقارير أصدرتها عدة منظمات دولية وتؤكد الاختلاس المنهجي للمعونة الإنسانية الموجَّهة للمخيمات في تندوف - لم يستبعد القادة الجزائريين وقادة جبهة البوليساريو المتهمين بتحويل الأموال لمنفعتهم الشخصية. ويقدم التقرير تفاصيل عن الطريقة التي يستفيد بها الهلال الأحمر الجزائري وقادة جبهة البوليساريو بشكل مباشر من المعونة الإنسانية، ويبلغ الاختلاس ذروته بفرض ضرائب جزائرية غير قانونية على السلع المشتراة محلياً بأموال أوروبية مخصصة لمثل هذه المشتريات. وهكذا، فإنه لا يتم تحويل المعونة الأوروبية فحسب، وإنما استخدامها أيضاً لملء الخزانة الجزائرية.

٧٥ - السيد بصديق (الجزائر)، تكلم في نقطة نظام، فكرر القول بأنه لا يمكن قبول توجيه اتهامات إلى الجزائر أثناء النظر في بند لجدول الأعمال ليست له علاقة ببلده. وطلب من الرئيس أن ينبِّه مقدم الالتماس لاحترام جدول الأعمال.

٧٦ - السيد لاسيل (المغرب): قال إن المندوب الجزائري يحاول مرة أخرى استخدام نفس أسلوب القمع الذي يعامِل به نظامه اللاجئين في تندوف. واقترح أنه ينبغي لمقدم الالتماس أن يواصل بيانه.

٧٧ - الرئيس: نبَّه مقدمي الالتماسات بأن يقصروا بياناتهم على المسألة قيد البحث.

٧٨ - السيد الأحمدي، استأنف بيانه قائلاً إن الخداع الذي تمارسه جبهة البوليساريو بمساعدة السلطات الجزائرية، يتضمن طلب تبرعات إضافية، في حين أن المعونة التي اختفت يجري تخزينها في مخازن سرية، مع تقديم فواتير زائفة لإنشاءات قام بها أسرى مغاربة بلا أجر، والمبالغة في عدد اللاجئين في مخيمات تندوف.

٧٩ - ولذلك فإنه يرحب بالقرار الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والذي يطالب المفوضية الأوروبية بتوضيح التدابير المتخذة للرد على الاستنتاجات الواردة في تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش؛ وأشار إلى أن عدم تسجيل السكان اللاجئين طوال هذه الفترة يشكِّل ما وصفه بحالة شاذة وفريدة في تاريخ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وحثَّ المفوضية على ضمان ألا يُسمح بعد الآن للأفراد الجزائريين أو الصحراويين المتورطين طبقاً لتقرير اللجنة الأوروبية بالحصول على المعونة التي يمولها دافعو ضرائب الاتحاد الأوروبي. ويطالب القرار أيضاً المفوضية الأوروبية بإعادة تقييم وتطويع معونة الاتحاد الأوروبي طبقاً للاحتياجات الفعلية للسكان المعنيين، وضمان ألا تُضار مصالح واحتياجات اللاجئين، وهم الأكثر تضرراً، من أي مخالفة محتملة.

٨٠ - وأضاف أنه يجب على اللجنة كذلك أن تتصدى لتلك الانتهاكات الخسيسة لحقوق الإنسان الأساسية للسكان في مخيمات تندوف، وتُرغم الجزائر، المسماة بالبلد المضيف، على الامتثال للالتزامات الدولية. وبذلك، فإنها تضع نهاية لتحويل المعونة، وتسمح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل هؤلاء السكان من أجل تحديد المعونة التي ينبغي تقديمها، وكفالة الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية لهم.

٨١ - السيدة بايبا (المنتدى النسائي المعني بالمساواة والتنمية): قالت إنها وُلدت في مخيمات تندوف، وانتقلت هي وأُسرتها إلى العيون في وطنها المغربي. وقد استفادت من النظام التعليمي الرائع الذي توفره الحكومة المغربية بعد انتهاء الاحتلال الاسباني لتصبح مهندسة صناعية، وهي تعمل الآن في شركة متعددة الجنسيات للطاقة النظيفة، وتقيم مشروعاً للطاقة الريحية على مشارف العيون. غير أن هناك صحراويات أُخريات من عمرها لا يستطعن المساهمة في تنمية منطقتهم لأنهن لا زلن أسرى في مخيمات تندوف، بل ويتعرضن لعمليات غسل الدماغ من جانب جبهة البوليساريو لكي يصبحن أعداءً لوطنهن.

٨٢ - السيدة لامين (المركز الصحراوي للإعلام ودراسات البحوث): قالت إنه بينما يعلّق مقدمو الالتماسات الآمال الكبار على أن ظهورهم أمام اللجنة الرابعة المبجلة سوف يساعد على حل مسألة منطقة الصحراء، إلا أن كل عام يحمل في طياته المزيد من خيبة الأمل المريرة. فأولئك الذين يعانون هم آلاف النساء والأطفال والمسنين الذين لا يزالون قابعين في مخيمات تندوف في الجزائر في ظروف بالغة السوء. وسوف يقول البعض، سواء كانوا مضِللين أو مضَللين، إن المغرب هو المسؤول. غير أن واقع الحال هو أنه منذ استعادة منطقة الصحراء في عام ١٩٧٥، أنفق المغرب مليارات الدولارات لجعل هذه المنطقة صالحة للسكن، لدرجة أنها أصبحت الآن أفضل حالاً من بعض المناطق الشمالية في المغرب. وبما أنها وُلدت ونشأت في منطقة الصحراء، فإنه

يمكنها أن تشهد على الحياة السلمية والسعيدة في المقاطعات الجنوبية.

٨٣ - ومن ناحية أخرى، فإن مخيمات تندوف ترزح تحت نير المحسوبية والاستبداد اللذين تمارسهما الجزائر وجبهة البوليساريو. ويجري قمع الحريات الأساسية بصورة كاملة، وبعيداً عن أعين وسائل الإعلام المتطفلة، لا تزال العبودية، والاعتداء الجنسي على الأطفال، وعمليات الاحتجاز التعسفي، والاختطاف، من الأمور الشائعة. فالمحاكم الوحيدة هناك محاكم عسكرية، مما يثير شبح الاختفاء القسري، أو التعذيب، أو الاغتيال لمن يجرؤ على انتقاد هذه الدكتاتورية العتيقة.

٨٤ - ويمكن أن يقال بحق إن جبهة البوليساريو مسؤولة عن هذه الحالة، ولكنها تمارس جرائمها في منطقة ينعدم فيها القانون أنشأتها الجزائر وتتولى إدارتها. ولذلك فإن المسؤوليات الدولية لهذا البلد تعد واضحة. وكما أكدت المنظمات الدولية غير الحكومية ووزارة الخارجية الأمريكية أنه على الرغم من أن جبهة البوليساريو هي التي تدير المخيمات، إلا أن المسؤولية تقع على الجزائر لحماية حقوق جميع السكان الذي يعيشون على أراضيها. وسوف تُظهر الأيام ما الذي سيفعله هذا البلد بالنسبة للأجانب إذا كان لا يحترم حتى حقوق مواطنيه. لقد ظلت أجراس الخطر تدق منذ إعلان حالة الطوارئ هناك في عام ١٩٩٢. وقد سردت تقارير منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية تفاصيل الانتهاكات العديدة التي تُرتكب في كل مكان في المنطقة، من بينها فرض قيود على حرية التعبير والتجمع، وعدم معاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة خلال التسعينات من القرن الماضي. وقد أشار تقرير ”الاتجار بالأشخاص“ الذي أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة عام ٢٠١٥، على وجه الخصوص، إلى الاتجار بالبشر، وأعمال السخرة، والاتجار بالجنس في الجزائر، ولا سيما فيما بين المهاجرين.

٨٥ - السيدة راموس (رابطة الحقوقيين الأمريكية): قالت إن رابطتها تعتبر حالة الصحراء الغربية من بين حالات إنهاء الاستعمار والاحتلال غير القانوني. فالشعب الصحراوي له حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). وأضافت أن الاحتلال العسكري والإداري للإقليم من جانب المغرب يعد خرقاً صارخاً للقانون الدولي، كما أكده رفض محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٥ للدعوى الخاصة بسيادة هذا البلد. وقد دأبت الجمعية العامة على إدانة استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية من جانب المغرب، كما أوضح ذلك المستشار القانوني للأمم المتحدة في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/161)؛ وفضلاً عن هذا، أصدر الاتحاد الأفريقي مؤخراً فتوى مماثلة. وبالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وحالة القمع في المغرب، والظروف اللاإنسانية للسجناء السياسيين في السجون المغربية، حيث يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة، فإن الحالة الإنسانية الخطيرة لأكثر من ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ صحراوي فرُّوا إلى مخيمات تندوف، وكذلك استغلال واستخراج موارد الفوسفات والموارد السمكية في الإقليم بصورة غير قانونية عن طريق اتفاقات بين المغرب ودول أخرى أو شركات متعددة الجنسيات، تعد مثار قلق بالغ، وتعزى جميعها إلى الاستعمار والاحتلال وانتهاك أهم حقوق الإنسان الأساسية - وهو الحق في تقرير المصير.

٨٦ - وأضافت أن منظمتها تؤيد خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ وقَبِلها كلا الطرفين كإطار لإجراء استفتاء تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، فإن اسبانيا، التي تعتبرها رابطة الحقوقيين

الأمريكيين الدولة القائمة بالإدارة القانونية، يمكنها أن تساعد في إنهاء استعمار الصحراء الغربية. وتأمل منظمتها في أن تتخذ الأمم المتحدة والأمين العام إجراءً لكسر الجمود وجدار الصمت، وتنفيذ القرارات ذات الصلة، وبذلك تهيئ الأفق لمستقبل قريب يتعايش فيه المغرب والصحراء الغربية في سلام وأخوة.

٨٧ - السيد فيدال، تكلم بصفته الشخصية كصحفي في جزء الكناري وباحث لنيل درجة الدكتوراه، فقال إن الشيء الذي لم يتغير خلال ٣٣ عاماً تابع فيها التطورات في منطقة الصحراء هو الهيكل الدكتاتوري لجبهة البوليساريو التي تمثل الشمولية والاستبداد والفساد. وفي حين أن قادتها قد غيروا مواقفهم وانتماءاتهم خلال السنوات الأخيرة للظهور بمظهر الديمقراطية، إلا أن نظامهم في الواقع مبني على القمع، والاتهام والحيطة الشديدة. وتوزع الأرباح والمعونة داخل دائرة مغلقة من القادة ومواليهم بناءً على أواصر القرابة أو الروابط القبلية. والنتيجة هي أن القلة تعيش في بذخ، بينما يعاني معظم السكان من الحرمان. وعلاوة على ذلك، يتعرض السكان، تحت سطوة ميليشيات جبهة البوليساريو، للإرهاب النفسي والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك فصل الأطفال عن أُسرهم لتلقينهم عن هوية صحراوية وهمية.

٨٨ - وأضاف أن سياسة الدكتاتورية قد أُدينت في مختلف تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية التي زارت المخيمات، والتي، بالمناسبة، قد طُردت بسبب انتقاداتها. إن الحالة التي لا تُحتمل في المخيمات يمكن أن تنفجر في أي لحظة، لتعرّض للخطر حياة ومصالح آلاف الصحراويين في المخيمات والذين يعانون من انعدام الأمن والفقر. ولهذا فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحملان التزاماً معنوياً وقانونياً بالاعتراف علناً بالطابع الدكتاتوري لجبهة البوليساريو، والتصرف تبعاً لذلك من أجل تحرير السكان المعرّضين للخطر.

٨٩ - السيدة بيلغرين، تكلمت بصفتها الشخصية كصحفية مستقلة، فقالت إنها يساورها قلق بالغ من الخطر الذي تشكّله مخيمات تندوف، ليس فقط بالنسبة للمناطق المحيطة بها مباشرة، وإنما بالنسبة للقارة الأفريقية بأكملها. فخطر الإرهاب العالمي موجود بالفعل في أفريقيا، كما تمثله جماعات من قبيل بوكو حرام والشباب. واستناداً إلى دراسة استراتيجية أجرتها منظمة بحوث وتحليلات أمريكية لا تستهدف الربح في عام ٢٠١٢، توجد أدلة على أن القاعدة الموجودة في المغرب الإسلامي قد تسللت إلى اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف، وأن كثيرين من المخيمات قد انضموا إلى جماعات إرهابية تتخذ من مالي مقراً لها. وبالإضافة إلى ذلك، كشف تقرير نُشر أخيراً لمركز دراسات الإرهاب المشترك بين الجامعات أن الهجمات الإرهابية في المنطقة قد زادت بطريقة مزعجة مقارنة بالرقم القياسي السابق في عام ٢٠١٣. ومن بين التوصيات التكتيكية الكثيرة التي تضمنها هذا التقرير لحسر هذا الاتجاه ضرورة العمل لتسوية النزاعات الإقليمية، مثل نزاع الصحراء الغربية، ومشكلة اللاجئين في المخيمات الموجودة في الجزائر، والتي تشكِّل منافذ للمتطرفين.

٩٠ - ومن الواضح أن العالم لا يولي اهتماماً للتهديد الإرهابي الجديد الذي يظهر بالقرب من الصحراء الغربية، كما أن الأمم المتحدة لا تتخذ الإجراء العاجل الضروري لإيجاد تسوية لهذا النزاع. وتجنباً لرؤية دول مجاورة ضمن الإحصاءات المتعلقة بالإرهاب، فإنها تطالب هذه المنظمة بتحقيق العدالة لسكان المخيمات. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو تنفيذ الاقتراح المغربي الخاص بالحكم الذاتي، والذي

يوفر حلاً مربحاً لجميع الأطراف، ويمكن أن يضع نهاية لخطر التطرف الحقيقي، وللدمار في المنطقة.

٩١ - السيد لاغزينل (المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان)، تكلم بصفته الشخصية، فقال إنه كان عضواً في جبهة البوليساريو، ولكن بعد الكثير من البحث عن الذات، تخلى عن فكرة الانفصال، وانتهى إلى أن المصالحة هي أفضل سبيل للتغلب على آلام الماضي. وأضاف أن هيئة الإنصاف والمصالحة التي أنشأها ملك المغرب تعمل على أساس مبادئ تعويض الضحايا والعدالة الانتقالية. وقد لقي اقتراح الحكم الذاتي المغربي قبولاً حسناً في منطقة الصحراء، حيث أنشئ عدد من مكاتب حقوق الإنسان. ويقوم المجتمع المدني الصحراوي أيضاً بدور هام في رصد حالة حقوق الإنسان، وقد صوَّت المقيمون في المقاطعات الجنوبية بنسبة أعلى من تصويت المغاربة عموماً في الانتخابات الأخيرة، والتي شارك فيها حتى الجماعات المؤيدة للانفصال. وطالب زملاءه الصحراويين الذين لا يزالون أعضاءً في جبهة البوليساريو بتغيير موقفهم، والمشاركة بصورة بنَّاءة في اقتراح الحكم الذاتي.

٩٢ - السيد رابو، تكلم بصفته الشخصية كنائب رئيس لإحدى شركات استخراج الملح، فقال إن منطقة الصحراء قد تغيرت بصورة كاملة منذ عام ١٩٧٥، عندما سجلت أدنى معدلات التنمية البشرية في البلد بسبب انتشار الفقر والأمية. وتسجل هذه المقاطعات حالياً أعلى المعدلات في البلد بالنسبة للتعليم والصحة والإلمام بالقراءة والكتابة والحصول على البنية التحتية. وأضاف أنه يوجد فهم خاطئ بشكل عام وهو أن النزاع يعتبر حرباً من أجل الموارد: فهذه المقاطعات ليست غنية بالموارد، وقد استثمر المغرب في تنمية هذه المقاطعات أموالاً أكثر مما حققه من استغلال الموارد الطبيعية. والمساهمة المالية التي يتحملها المغرب في اتفاقات المصائد السمكية الدولية تفوق بكثير الأموال التي خصصتها الحكومة المغربية لتنمية القطاع في الجزء الجنوبي من المملكة. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاق الشراكة السمكية الذي وُقِّع مع الاتحاد الأوروبي، وهو اتفاق قانوني ويمتثل تماماً للقانون الدولي، يتضمن أحكاماً خاصة لصالح السكان المحليين، وبشكل عام، لصالح جميع سكان المغرب.

٩٣ - غير أن الفهم الخاطئ الأكثر شيوعاً هو أن منطقة الصحراء غنية بالفوسفات. فمناجم بوكراع للفوسفات تمثل قرابة ٦ في المائة من مبيعات الفوسفات الإجمالية لهذا البلد، و ١,٦ في المائة فقط من احتياطياتها المؤكدة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار المستمر البالغ أكثر من ٢ مليار دولار أمريكي كان مطلوباً لاستمرار عمليات التعدين هناك، وأسفر عن خسائر تشغيل على مدى ٢٧ عاماً. ويعاد استثمار جميع العائدات المتحققة من مناجم بوكراع - وهو أكبر صاحب عمل خاص وحيد في منطقة الصحراء - من أجل استمرار الشركة، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للموظفين والمنطقة. وهذا هو السبب في أن أكثر من نصف الموظفين، بما في ذلك ٧٨ في المائة من المعينين الجدد في الفترة ما بين عاميّ ٢٠٠١ و ٢٠١١، ينتمون إلى المنطقة، وتستثمر الشركة مبالغ طائلة لتنمية مهارات الموظفين وتوفير مزايا أساسية لهم ولعائلاتهم. وقد بدأ المغرب برنامجاً إنمائياً طموحاً من المتوقع أن يعود بالنفع على مقاطعات منطقة الصحراء. والهدف من البرنامج هو مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لهذه المناطق خلال عشر سنوات، وتوفير أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ وظيفة، وتخفيض البطالة إلى النصف بينما يستهدف الشباب والنساء.

٩٤ - السيدة ديليمي (منسقة حقوق الإنسان في الداخلة): قالت إن مقدمي الالتماسات الذين يطالبون بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لرصد ما أسماه ”بانتهاكات

السلطات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة'' يتصرفون كما لو كانوا اسطوانة مشروخة. ويبدو أنهم نسوا أن المغرب هو الذي وجَّه دعوة دائمة إلى مجلس حقوق الإنسان لإرسال ممثلين إلى هذا البلد، بينما ترفض الجزائر السماح بوجود أية منظمة من منظمات حقوق الإنسان على أراضيها خشية أن تفضح الانتهاكات اليومية التي يرتكبها هذا النظام ضد شعبه وضد الصحراويين الموجودين في مخيمات تندوف. ومن أشهر الأمثلة، قيام النظام الأخير بسجن المغني الشعبي نجم علال بتهمة مجرد التعبير في إحدى الأغاني عن الاستياء الشعبي من فساد السلطات التي تدير المخيمات.

٩٥ - السيد البيهي (المنتدى الاجتماعي للتنمية البشرية في العيون): قال إنه يود أن ينبِّه اللجنة إلى قيام ميليشيات جبهة البوليساريو والمسؤولين الجزائريين باختلاس المعونة الإنسانية الموجهة لمخيمات تندوف. وأضاف أنه بوصفه مسؤولاً سابقاً في جبهة البوليساريو، رافق بنفسه قافلة من ٢٠ شاحنة تحمل معونات إنسانية دخلت الجزائر عن طريق ميناء وهران. ولم يصل إلى مخيمات تندوف في الواقع سوى ١٣ شاحنة من هذه الشاحنات. وهذه الشاحنات ذاتها مملوكة لأحد الجنرالات في النظام الجزائري.

٩٦ - السيد بصديق (الجزائر)، تكلم في نقطة نظام، فقال إنه يأسف لاضطراره إلى إثارة نقطة نظام بصورة متكررة، ولكن المسألة قيد البحث هي الصحراء الغربية وليست السلطات الجزائرية. وينبغي لمقدمي الالتماسات الالتزام ببند جدول الأعمال قيد المناقشة. وأشار إلى أنه إذا كانت هناك دولة ينبغي جر اسمها إلى هذه المناقشة، فينبغي أن يكون اسم المغرب الذي يعتبر دولة الاحتلال.

٩٧ - السيد لاسيل (المغرب): قال إن موقف ممثل الجزائر يوحي بأن لديه شيئاً ما يريد أن يخفيه. فشهادة مقدم الالتماس عن تحويل المعونة الإنسانية الموجهة لمخيمات تندوف وثيقة الصلة ببند جدول الأعمال. وتحدى ممثل الجزائر أن يقدم وثيقة واحدة من وثائق الأمم المتحدة تصف المغرب بأنه الدولة القائمة بالاحتلال.

٩٨ - الرئيس: نبَّه جميع المتكلمين بأن تقتصر ملاحظاتهم على بند جدول الأعمال.

٩٩ - السيد البيهي (المنتدى الاجتماعي للتنمية البشرية في العيون): استأنف بيانه قائلاً إن فرصة تحقيق أرباح من اختلاس المعونة الإنسانية تمثل أحد الأسباب الرئيسية لإصرار كل من جبهة البوليساريو والجزائر على استمرار النزاع.

١٠٠- السيدة إبراهيم - بونيب (المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية الصحراوية): قالت إن الجرائم التي ارتُكبت ضد الشعب الصحراوي قد أدانها كل شخص ذو ضمير حي. فكان الشعب الصحراوي يناضل بطريقة سلمية من أجل عودة أراضيه والاعتراف الدولي بمحنته، ولا يمكن إسكات صوته. وأضافت أنها زارت ''جدار العار'' الذي يفصل الصحراويين عن أقاربهم، وشاهدت كفاح المرأة الصحراوية من أجل حياة مستقلة وكريمة. وطالبت الأمم المتحدة بإجراء استفتاء لتقرير المصير، والعمل على حماية الشعب الصحراوي من انتهاكات حقوق الإنسان ونهب موارده الطبيعية. وعملاً بسياسة الجزائر لمساندة الشعوب المضطهدة، فإنها لن تدخر جهداً في سعيها لإيجاد حل عادل ودائم يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

١٠١- السيدة حسيبة (اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي)، تكلمت بصفتها الشخصية بوصفها بطلة أوليمبية، فقالت إنها رأت أن من واجبها الوقوف أمام هذه اللجنة لكي تقول الحقيقة عن الصحراء الغربية. فأثناء زياراتها الكثيرة لمخيمات تندوف، كانت تنظر في أعين الأطفال المليئة بأمل كله براءة في المستقبل. ومع صعوبة

الحياة في المخيمات، فإن اللاجئين مصممون على التمسك باستقلالهم في مواجهة هذه الظروف الصعبة. أما بقية الصحراويين الغربيين، فإنهم يعانون بسبب الاستعمار المغربي. وأضافت أنه ينبغي إجراء الاستفتاء، وينبغي السماح لشعب الصحراء الغربية بتقرير مصيره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.